

أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية  
 أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة  
 المعلومة المحاسبية للدول النامية  
 - دراسة عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية -  
 أ. بودبة خالد أ. ديلمي ناصر الدين  
 جامعة سطيف 1

ملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى دراسة دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية في الدول النامية، من خلال دراسة معدل إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري سنة 2010. ولأن هناك علاقة عكسية بين جودة المعلومة المحاسبية ومعدل إدارة الأرباح، وكما أن هناك عدة طرق لقياس هذا الأخير اعتمدنا في دراستنا على المستحقات الاختيارية باستعمال نموذج Defond and Park, 2001 داخل شركات العينة. وقد توصلت الدراسة أن التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى التحسين في جودة المعلومات المحاسبية لشركات العينة من خلال التخفيض في معدل إدارة الأرباح بشكل عام، لكن في نفس الوقت فتح الباب أمام تلك الشركات لاستعمال سياسات إدارة الأرباح المفرطة.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المحاسبية والمالية، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، إدارة الأرباح

Abstract:

The purpose of this study is to analyze the impact of adopting international financial reporting standards (IFRS) on financial reporting quality of Algerian firms. We focus on earning management using " Defond and Park, 2001" models as a metric of financial reporting quality. For this we compare the financial reporting quality in a sample of Algerian firms before and after 2010; the application date of Algerian Financial Accounting System "Le System Comptable Financier (SCF)". Overall, our results show that SCF improve financial reporting quality over decreasing earning management, but open the opportunity to the companies to use the accruals in an aggressive manner.

Keywords:

IFRS, financial reporting quality, financial accounting system, earning management

مقدمة:

لقد قامت الكثير من الدول في الحقبة الأخيرة بتبني المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية للإفصاح المالي) كأساس لإعداد القوائم المالية والمحاسبية للمؤسسات سعياً منها للإستفادة من مزايا تلك المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية. فالكثير من الدراسات أثبتت زيادة درجة المقارنة بين القوائم المحاسبية للمؤسسات على المستوى الدولي ( Dargenidou & McLay, 2010; Cairns et al, 2011; Jones & Finley, 2011; Yip & Young, 2012) وأيضا زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي والمالي (Barth, Landsman, Lang, & Williams, 2008; Hung & Subramanyam, 2007) وبالتالي تخفيف درجة لا تماثل المعلومة من خلال إمداد الأطراف الخارجية بمعلومات صادقة عن المؤسسة (Frankel and Li, 2004). وكذلك زيادة كفاءة السوق المالي وتخفيض تكلفة رأس المال (Francis et al, 2005; Daske et al., 2008).

وفي المقابل فإن تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية عن طريق تطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية (IAS/IFRS) هو مقترن بمجموعة من عوامل المحيط المحاسبي لأن النظام المحاسبي يعتبر جزءاً من مجموعة عناصر أخرى مكونة للنظام المؤسسي "Institutional System" للدول (Ball ; 2001)، ولهذا فالفاعل الموجود بين العنصر الأول والعناصر الأخرى

### أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

الذي سيلعب دورا إيجابيا أو سلبيا. فمثلا تساهم محفزات الإفصاح لدى المؤسسات " Incentives For Financial Reporting" بشكل كبير في التأثير على جودة المعلومة المحاسبية. وكذلك تملك الدول ذات نظام القانون العام نظام محاسبيا وحماية أكبر للمستثمرين مقارنة بدول نظام القانون المدني، وبالطبع باختلاف درجة الحماية للمستثمرين ستؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي والمالي من خلال التأثير على طريقة عرض وطلب المعلومات الخاصة بالشركات (La Porta et al, 1998). كما أن درجة الترابط بين النظام المحاسبي والنظام الضريبي تلعب دورا مهما في تحديد درجة ونوعية الطلب على المعلومة المحاسبية (Haw et al., 2004)، نقص درجة تركيز أو توسع ملكية رأس المال (Ball & Shivakumar, 2005؛) ودرجة تطور السوق المالي (Ali & Hwang, 2000).

ولهذا فسنحاول في دراستنا التطرق لإشكالية أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية من طرف أحد الدول النامية -الجزائر-. هذه الأخيرة التي تبنت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال إعداد نظام محاسبي مالي يتوافق مع هذه الأخيرة، والذي بدأ تطبيقه في 2010/01/01 في سياق مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر من أجل المرور إلى الإقتصاد الحر. ويهدف النظام المحاسبي المالي إلى زيادة شفافية ونوعية الإفصاح المحاسبي والمالي وتماشيا مع الظروف الاقتصادية العالمية. وكما نعرف أن الجزائر كباقي الدول النامية لها خصائص ومميزات تجعلها تختلف عن الدول المتقدمة الأخرى. وبما أن هناك إختلاف معتبر بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص التركيبة الهيكلية والتنظيمية وكذلك نظام السوق، فالدول النامية لها ضعف ونقص نضج السوق المالي، ضعف في دور هيئات الضبط وكذلك تركز ملكية رأسمال الشركات (Claessens, Djankov and Lang, 2000; Shleifer and Vishny ; 1997) بالإضافة إلى العلاقة الوطيدة بين القوانين المحاسبية والضريبية مما يجعل الممارسات المحاسبية تتجه نحو السرية والتحفظ. كل تلك المؤشرات تدفعنا للبحث عن أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بالشفافية والتفأول في بيئة محاسبية تتسم بالتحفظ والسرية، ولهذا فبحثنا هذا يهدف إلى تقييم نتائج تطبيق النظام المحاسبي الجزائري بعد مرور سبعة سنوات.

سنقوم في بحثنا هذا بدراسة القوائم المالية لعينة من الشركات الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (سنة 2010)، وقد إعتدنا على مؤشر إدارة الأرباح كأساس لقياس جودة المعلومة المحاسبية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي. وكما نعرف أن النظام المحاسبي الجزائري يصنف ضمن الدول القارية (Elad, 2014) التي يُعتمد فيه على القروض البنكية كنظام لتمويل الشركات وفي المقابل فإن دور السوق المالي سيكون ضعيفا، كذلك فإن ملكية رأس المال تكون مركزة على مجموعة قليلة من المالكين، بالإضافة إلى وجود علاقة كبيرة بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية. كل تلك الخصائص الثلاثة ستجعل الإفصاح المحاسبي يتميز بالسرية، كما أن التطبيقات المحاسبية ستتجه نحو التحفظ وتكون دوما لخدمة مصالح المالكين عن طريق البحث عن تخفيض التكاليف الضريبية (الربح الخاضع للضريبة)، وكذلك لخدمة مصالح الإقراض..... الخ.

باجممل توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل الشركات الجزائرية أدى إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية لها، حيث وبعد مقارنة قيمة مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 لاحظنا أن هناك إنخفاض فيه لدى شركات عينة الدراسة. لكن في المقابل فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي أعطى الفرصة للشركات للقيام بالسلوك المفرط لإدارة الأرباح من خلال استعمال المستحقات المحاسبية.

## أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

لقد قسمنا بحثنا إلى أربعة عناصر بحيث أولا سنعرض الدراسات السابقة الخاصة بعلاقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الاقتصاد، ثانيا سنبين طرق قياس جودة المعلومة المحاسبية، أما ثالثا سنستعرض العينة وكيفية دراستها وأخيرا سيتم عرض النتائج.

أولا: المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومة المحاسبية

لقد كان لظاهرة انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية خلال السنوات الأخيرة دافعا كبيرا للكثير من الباحثين المهتمين بالمحاسبة الدولية لدراسة آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على مستوى مجموعة من الدول. وقد تمحورت تلك البحوث حول جودة الإفصاح المحاسبي والمالي؛ قابلية المقارنة بين القوائم المالية الدولية؛ تخفيض مستوى لا تماثل المعلومة؛ تخفيض تكلفة رأس المال؛ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا الجانب السياسي للمعايير. لكننا سنركز هنا على الجانب الأول من تلك الدراسات.

لقد أخذت الدراسات الدولية الحيز الأكبر فيما يتعلق بتأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الإفصاح المحاسبي والمالي، حيث قامت بمقارنة أثر تطبيق المعايير المحاسبية في بيئات محاسبية، بمعنى أنها أخذت بالحسبان دور المعايير المحاسبية وباقي عوامل البيئة المحاسبية كعوامل مؤثرة على مخرجات النظام المحاسبي. مثلا قام (Barth et al., 2008) بدراسة كل من مؤشرات تمهيد الدخل، مؤشرات إدارة الأرباح، مؤشرات الاعتراف بالخسائر في وقتها وكذلك درجة الترابط بين البيانات المفصحة عنها وأسعار الأسهم في 21 بلدا، حيث وجدت تحسن في جميع تلك المؤشرات بالنسبة للشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، وهي مؤشرات كلها تدل على تحسن نوعية الإفصاح المحاسبي، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (Jeanjean and Stolowy, 2008) عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في فرنسا وبريطانيا وأستراليا، وكذلك (Cai et al, 2008) لكنه يضيف أن ذلك التحسن هو أقوى في البلدان التي تتميز بنظم إنفاذ قوية. لكن وفي المقابل هناك دراسات أخرى بينت العكس، فدراسة (Capkun et al, 2012) حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعتبر كمحفز أو عائق أمام ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات الأوروبية، حيث قام بدراسة عينة من الشركات التي طبقت اختياريًا المعايير المحاسبية الدولية والتي يفترض أن لها دافعا كبيرا لتحسين صورتها، وقام بمقارنتها مع التي طبقت المعايير إجباريا سنة 2005 أي تلك التي ليس لديها الدوافع لتحسين صورتها. وقد توصل إلى أن هناك زيادة في سلوك إدارة الأرباح في كلتا الحالتين ويُرجع سبب ذلك إلى المرونة المحاسبية الموجودة داخل المعايير المحاسبية الدولية ودرجة الصرامة في تطبيق هذه الأخيرة داخل كل بلد وكذلك إلى عدم تغير محفزات الإفصاح المحاسبي الجيد لدى الشركات. ويؤيد هذا الطرح العديد من الدراسات التي أكدت على أن المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية بالإضافة إلى محفزات الإفصاح المحاسبي (Ball et al., 2000, 2003; Leuz, 2003; Burgstahler et al., 2006; Hail et al., 2010) ودور الهيئات القانونية (Leuz et al., 2003; Hail et al., 2010) وكذلك ميكانيزمات إنفاذ المعايير (Daske et al., 2013; Christensen et al., 2008) كعوامل أساسية متحركة في نوعية الإفصاح المحاسبي.

وفي المقابل هناك دراسات أخرى أقيمت على مستوى محلي (دولة واحدة) كان هدفها معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية لكن مع استبعاد أثر عوامل البيئة المحاسبية (يفترض كعامل ثابت). مثلا فدراسة (Leuz, 2003) قامت بدراسة أثر الإختيار بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية من طرف الشركات الألمانية على تكلفة رأس المال من خلال دراسة تغير معدلات هامش شراء وبيع الأصول المالية وعائد الأسهم، لكنه لم يجد فرقا كبيرا بين معدل تغير المؤشرين بين نوعي المعايير. وفي نفس السياق قام (Bartov et al., 2005) بدراسة مقارنة لخاصية الموثوقية بين كل من المعايير الألمانية

**أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية**

والأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية من خلال دراسة معامل الارتباط بين معدل العائد/الأرباح، حيث وجد أن خاصية الموثوقية داخل المعايير الألمانية أقل منها في المعايير الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية لكن لا يوجد هناك فرق كبير بين النوعين الأخيرين. وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصل إليها Jermakowicz et al (2007) عندما درس التحديات ومنافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الشركات المكونة لمؤشر DAX-30 الذي يعتبر من أهم المؤشرات في ألمانيا، ووجد أغلب تلك الشركات تتفق على زيادة خاصية المقارنة لكن عملية التطبيق تتميز بالتعقيد وعدم وجود مناهج يسترشد بها وكذلك ضخامة تكلفة المرور. وقام Tendeloo and Vanstraelen (2005) بدراسة مستوى إدارة الأرباح بين الشركات الألمانية التي طبقت طوعيا المعايير المحاسبية الدولية بالمقارنة بتلك التي تطبق المعايير الألمانية، لكنه لم يجد فرقا كبيرا في مستوى إدارة الأرباح بين النوعين، هذا يعني أن التطبيق الاختياري للمعايير المحاسبية الدولية لا يعني بالضرورة مستوى إدارة أرباح منخفض في البيئة الألمانية. وذهب Paananen and Lin (2009) إلى أبعد من ذلك حيث أكد تدهور مستوى جودة المعلومة المالية للشركات الألمانية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما أن هناك دراسة لـ Hung and Subramanyam (2007) بحثت أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الشركات الألمانية في الفترة الممتدة بين 1998 و 2002 على القوائم المالية لديها، فوجد أن مجموع الأصول والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وكذلك قيمة التغير في القيمة الدفترية وصافي الأرباح هي أكبر بكثير حسب المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمعايير الألمانية، لكن لا يوجد هناك فرق في موثوقية القيمة الدفترية والأرباح.

وقام Christensen et al. (2007) بدراسة الآثار الاقتصادية على الشركات البريطانية المسعرة في البورصة بعد تطبيقها الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية، حيث وجد أن طريقة تقبل تلك الشركات يخضع لمفهوم الفائدة المرجوة مقابل التكلفة المتحملة. لكن وبشكل عام فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية داخل البيئة البريطانية (Iatridis (2010) على عكس البيئة الألمانية حسن في نوعية المعلومة المحاسبية من خلال تضيق مجال المناورة لدى معدي تلك المعلومات المحاسبية (إجبارهم على الاعتراف بالخسائر في وقت حدوثها) وبالتالي تقليص مستوى إدارة الأرباح. وبالنظر إلى البيئة الأسترالية نجد أن هناك تضارب في النتائج فحسب Chalmers et al. (2011) يوجد هنا تحسن، لكن في المقابل لم يلاحظ كل من Goodwin et al. (2008) و Jeanjean and Stolowy (2008) و Mitchell et al. (2014) تغير في جودة المعلومة المحاسبية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق هناك دراسات أخرى أجريت على الدول النامية. فنجد مثلا دراسة Wan Adibah et al. (2008) على ماليزيا و دراسة Aksu (2006) على تركيا ودراسة Alali and Foote (2012) على الإمارات المتحدة و Yurisandi et al. (2015) على اندونيسيا ودراسة Ebaid (2016) على مصر.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك تضارب في نتائج تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة الإفصاح، حيث نجد أن في حالات يكون له أثر إيجابي وفي أخرى يمكن أن يكون له أثر سلبي. ويُرجع Mohammadrezaei et al (2013) سبب هذا التضارب إلى اختلاف فترات إجراء الدراسات، ودرجة التقارب أو التباعد بين المعايير المحلية والمعايير المحاسبية الدولية وكذلك اختلاف نظم إنفاذ وتطبيق المعايير. مثلا وجد Capkun et al (2008) و Iatridis and Rouvolis (2010) زيادة سلوك إدارة الأرباح خلال فترة الانتقال لكنه انخفض بعد ذلك، وكذلك وجد Barth et al (2012) تحسن في نوعية المعلومة المحاسبية لدى الشركات التابعة لنظم القانون العام مقارنة بتلك التابعة لنظم القانون المدني، كما أن انخفاض سلوك إدارة الأرباح يكون في البيئات المحاسبية التي تتميز بنظم إنفاذ قوية (Cai et al, 2008). إذن من خلال العلاقة السببية بين

## أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

المعايير المحاسبية الدولية ودرجة جودة المعلومة المحاسبية والمالية، بمعنى أن تطبيق معايير محاسبية متطورة وبالأخص في بيئة كانت فيها معايير محاسبية غير متطورة مثل الجزائر سيؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية. ولهذا يمكن تقديم فرضية دراستنا كالتالي:

ف1: يوجد هناك تحسن في جودة المعلومة المحاسبية والمالية للمؤسسات الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي والمالي سنة 2010.

ولكن في المقابل فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الجزائر التي تعتبر كأحد الدول النامية القارية التي تتميز بنظام قانون مدني يتميز بتدخل الدولة في التوحيد المحاسبي وكذلك ضعف ميكانيزمات إنفاذ المعايير، هيمنة البنوك كمصدر لتمويل الشركات (ضعف نشاط السوق المالي) وتركز ملكية رأس مال الشركات (أغلبها ملكية عائلية أو للدولة) وكذلك العلاقة وطيدة بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية (Elad, 2014). كل تلك العوامل تجعل الطلب على المعلومة المحاسبية والمالية ينحصر في دائرة صغيرة من مستخدميها، وبالأخص في حالة السوق المالي الجزائري المتخلف والذي من المفترض أن يلعب دورا مهما كمحفز في العرض والطلب على المعلومة المحاسبية والمالية وأيضا كمحدد لها، كذلك انتشار الممارسات المحاسبية المتحفظة والتي غرضها تخفيض الأرباح المعلنة. وبالتالي سيكون حافزا أمام المؤسسات لاستخدام محاسبة الاستحقاق لخدمة ذلك الهدف. إذن من هذا المنطلق يمكن أن تقدم الفرضية الثانية:

ف2: تتجه الشركات الجزائرية نحو استخدام سلوك إدارة الأرباح التحفظي من أجل التخفيض في الأرباح المعلنة

ثانيا: سلوك ومحفزات إدارة الأرباح وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية

هناك عدة تعريفات لمفهوم إدارة الأرباح حيث يمكن أن نعرفها على أنها التدخل المقصود الذي تقوم به إدارة المؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية للجمهور من أجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها (Schipper, 1989). كما يمكن أن نعرفها على التلاعب في الأداء الاقتصادي المعلن في القوائم المالية للشركات من طرف الإدارة عن طريق استخدام تقديراتهم الشخصية بهدف إما تضليل مستخدمي تلك القوائم أو لأهداف تخدم العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك (Healy & Wahlen, 1999). إذن من التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة الأرباح تتميز بعنصرين أساسيين هما محفزات إدارة الأرباح وكذلك أساليبها وهما عنصران مرتبطان مع بعضهما البعض، فالعنصر الأول هو الذي يحدد طبيعة العنصر الثاني، وفي نفس الوقت يستعمل العنصر الثاني لقياس درجة ونوع العنصر الأول.

حسب (DuCharme et al, 2000) فإن أساليب إدارة الأرباح يمكن أن تصنف إلى تلك المرتبطة بالاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها مثل اختيار طريقة محددة من طرق تقييم المخزون أو طرق اهتلاك الأصول من أجل زيادة أو تخفيض النتيجة. أو يكمن أن تكون متعلقة بإجراءات محاسبة الاستحقاق بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي، أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات. أو تلك كما يمكن أن تكون إدارة الأرباح متعلقة باستخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض الإيرادات المصروفات بهدف نقل الأرباح من السنوات الجيدة إلى السنوات السيئة.

وتُقدم النظرية المحاسبية الإيجابية تفسيراً لدوافع إدارة الأرباح، فهي تفترض أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد ومن المتوقع أن يتخذوا إجراءات واختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة تعظم منفعتهم الخاصة خاصة في ظل وجود لا تماثل للمعلومات، بمعنى آخر لو تُرك للمديرين حرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية المستخدمة لأغراض التقرير المالي، فسوف يميل هؤلاء لاختيار السياسات التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية ومن الطبيعي أن تؤدي الحوافز المختلفة إلى قيام

### أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

المديرين بإدارة الأرباح. ومن هذه الزاوية قسم (Healy and Wahlen, 1999) دوافع إدارة المؤسسة لإدارة الأرباح إلى أربعة دوافع، فيمكن أن ترتبط بخطط المكافآت والحوافز الإدارية للمسيرين الذين يبحثون دوماً عن تعظيم مكافآتهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلنة، حيث بيّن (Healy, 1985) أن المسيرين يلجئون إلى زيادة الأرباح إلى المستوى الذي يحصلوا فيه على المكافآت إذا كان ربح السنة الحالية ضعيف، أو يمكن أن يقوموا بتخفيض الأرباح إذا تعدت المستوى الذي يحصلوا فيه على المكافآت وفي نفس الوقت يقوموا بتأجيل الزيادة في الربح إلى السنوات التي يكون الربح فيها في مستوى ضعيف.

كما يمكن أن تكون الاتفاقات التعاقدية وشروط المديونية هي الدافع نحو إدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال تتضمن عقود الديون بعض التعهدات التي يجب أن يلتزم بها المقترض خلال فترة التعاقد وإذا تم مخالفة هذه التعهدات، فإن الشركة ستتحمل تكلفة عالية ناتجة مثلاً عن الزيادة في معدلات الفائدة أو زيادة فرض القيود المتعلقة بالسياسات الاستثمارية التشغيلية (Jaggi & Lee, 2002). فهذا يدفعها إلى الإفصاح عن الأرباح التي تبقيها في مجال تلك التعهدات. كذلك يمكن أن ترتبط إدارة الأرباح بالحوافز المتعلقة بسوق رأس المال (توقعات سوق رأس المال)، وهي ما يطلق عليها القيمة-الموثوقية "value-relevance" أي علاقة موثوقية المعلومة المحاسبية والمالية بالقيمة السوقية للمؤسسة. وفي هذا الصدد يمكن أن تكون دوافع الإدارة لزيادة الأرباح المعلنة بغرض مطابقة توقعات السوق المالي (Myers, Myers & Skinner, 2007) أو لتجنب الإفصاح عن الخسائر أو تهقير النتائج (Burgstahler & Dichev, 1997) أو تأكيد/مخالفة توقعات المحللين الذين يساهمون في تأكيد التوقعات المستقبلية للمؤسسة (Graham et al., 2005). أما الدافع الأخير لإدارة الأرباح فهو التدخلات التنظيمية والقضائية المحتملة، مثلاً هناك بعض الدراسات التي أكدت أنه في حالة الركود أو الأزمات الاقتصادية فإن الشركات تعتمد إلى تخفيض أرباحها كطريقة للوم الجهات الحكومية (Smith, Kestel & Robinson, 2001)، وكذلك في حال قيام الدولة بتسقيف أو تحديد الأسعار تلجأ الشركات لتخفيض الأرباح المعلنة للتعبير عن الانعكاسات السلبية لتلك السياسة الحكومية على الشركات (Navissi, 1999). كذلك تلجأ الشركات إلى تخفيض أرباحها بهدف التقليل من الأعباء الضريبية وبالأخص في حالة تغيير القوانين الضريبية، حيث تعتمد تلك الشركات إلى نقل الأرباح من الفترات التي يكون فيها معدل الضرائب كبير إلى الفترات التي يكون فيها معدل الضرائب ضعيف (Gonchanalyze and Zimmermann, 2006; Coppens, and Peek, 2005).

ثالثاً: دراسة جودة المعلومة المحاسبية في عينة من الشركات الجزائرية

دراستنا هذه ستقوم على فرضية العلاقة العكسية بين درجة إدارة الأرباح من طرف الإدارة ومستوى جودة المعلومة المحاسبية، بمعنى أنه كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح من طرف الإدارة انخفض مستوى جودة المعلومة المحاسبية (Levitt, 1998). ويُقصد هنا مفهوم جودة المعلومة المحاسبية إلى مدى المصداقية التي تقدمها القوائم المالية فيما يخص الوضعية المالية والأداء الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. ومن هذا المنطلق سنقوم باستعمال إدارة الأرباح كمؤشر لقياس درجة التغير في مستوى جودة المعلومة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث سنعمل على دراسة معدل التغير في المستحقات الاختيارية للعينة لمدة سنتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

هناك الكثير من النماذج المستعملة لقياس معدل إدارة الأرباح، ولعل أهمها نموذج جونز (Jones, 1991) ونموذج جونز المعدل من طرف (Dechow et al., 1995)، وفي كلا النموذجين يفترض أن المستحقات الاختيارية هي أساس لاكتشاف وجود أو عدم وجود إدارة الأرباح. حيث يقومان أولاً بتحديد المستحقات الكلية والتي تتكون من المستحقات

### أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

غير الاختيارية التي تفرضها الظروف الاقتصادية الخارجية والمستحقات الاختيارية الناتجة عن الحرية في التصرف الموجودة لدى إدارة المؤسسة. وتعتبر هذه الأخيرة عبارة عن الجزء الباقي في المعادلة المقدرة للمستحقات الكلية وكلما كانت تلك البواقي كبيرة دل على قيام الإدارة بإدارة الأرباح. لكننا نحن في دراستنا هذه لن نعتمد على النموذجين السابقين لأنه ليس لدينا عدد كبير من المشاهدات فحسب (DeFond and Park, 2001) يتطلب كلا النموذجين وجود مشاهدات كبيرة لمدة طويلة نسبيا. ولهذا فدراستنا ستقوم على حساب المستحقات الاختيارية لرأس المال العامل من خلال معادلة (DeFond and Park, 2001) التالية:

حيث:

" abnormal working capital accruals : تمثل المستحقات الاختيارية (غير العادية) لرأس المال العامل " AWCA

t و t-1 : تمثل الفترات أي السنة الحالية والسنة السابقة

WCA : تمثل المستحقات لرأس المال العامل غير المتعلق بالتدفقات " realized non-cash working capital accruals " والتي تساوي الأصول الجارية ماعدا الخزينة والإستثمارات قصيرة الأجل ناقص الخصوم الجارية ما عدا الديون القصيرة والسحب على المكشوف؛

Rev : تمثل الإيرادات السنوية

ولتجنب مشكل عدم التجانس بين المؤسسات فإن سنقسم القيمة المطلقة لـ |AWCA| المحسوبة على مجموع الأصول لنهاية الفترة. كذلك تستعمل هذه الطريقة في حالة عدم معرفة إتجاه سلوك إدارة الأرباح في بيئة معينة (Becker, DeFond, Jiambalvo, & Subramanyam, 1998; Warfield, Wild, & Wild, 1995)

كما سنقوم بدراسة العلاقة بين المعايير المحاسبية (النظام المحاسبي المالي) وجودة المعلومة المحاسبية من خلال العلاقة التالية:

$$AWCA_{it} = \alpha + \beta_1 IFRS_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 GROWTH_{it} + \beta_6 DISSUE_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 YEAR_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث: AWCA<sub>it</sub> المستحقات الإختيارية (غير العادية) لرأس المال العامل

IFRS<sub>it</sub> = 1 في فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي أي بعد سنة 2010؛ 0 في فترات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني قبل 2010

LEV<sub>it</sub> تمثل حاصل قسمة مجموع الديون على مجموع الأصول لبداية الفترة.

CFO<sub>it</sub> تمثل التدفقات النقدية التشغيلية تقسيم مجموع أصول بداية الفترة.

ROA<sub>it</sub> تمثل معدل العائد على الأصول الذي هو حاصل قسمة نتيجة الاستغلال على مجموع أصول بداية الفترة

GROWTH<sub>it</sub> قيمة التغير في المبيعات الصافية بين بداية الفترة ونهاية الفترة تقسيم المبيعات الصافية لبداية الفترة

DISSUE<sub>it</sub> قيمة التغير في مجموع الديون بين بداية الفترة ونهاية الفترة

SIZE<sub>it</sub> اللوغاريتم النبري لمجموع أصول نهاية الفترة

وتعتبر قيمة  $\beta_1$  الدليل على وجود أو عدم وجود علاقة بين جودة المعلومة المحاسبية وتطبيق النظام المحاسبي المالي، فإذا كانت قيمة  $\beta_1$  تساوي أو قريبة من الصفر هذا يعني أنه لا يوجد تغير في جودة المعلومة المحاسبية، كذلك في حالة العكس يكون هناك تغير وإشارة  $\beta_1$  هي الدليل على اتجاه ذلك التغير. كذلك قمنا بإضافة المتغيرات المستقلة (control variables) في المعادلة لأنها أيضا تعتبر عوامل متعلقة بالشركات وتتحكم في مستوى إدارة الأرباح. فحسب (Frankel, Johnson, & Nelson, 2002) هناك علاقة إيجابية بين الرافعة المالية "LEV" وإدارة الأرباح، كذلك أضفنا كل التدفقات النقدية

## أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

التشغيلية "CFO" ومعدل العائد على الأصول "ROA" كمتغيرات للرقابة على الأداء (الربحية) الشاذ للشركات والذي يمكن أن يؤثر على المستحقات (Kothari et al., 2005; McNichols, 2000). كذلك يؤثر معدل نمو الشركات "GROWTH" بشكل طردي على إدارة الأرباح (Carey & Simnett, 2006). DISSUE يعتبر متغير لقياس علاقة الديون مع إدارة الأرباح، أما SIZEit اللوغاريتم النبري لمجموع أصول الفترة والتي لها علاقة طردية مع إدارة الأرباح (Prencipe and Bar-Yosef, 2011).

### 1 جمع البيانات:

لاختبار فرضياتنا قمنا بجمع البيانات المحاسبية والمالية لستة شركات، أربع شركات مسعرة في بورصة الجزائر وهي الأوراسي، مجمع دحلي، روية، ومجمع صيدال حيث تحصلنا على بياناتها من الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر أما بالنسبة للشركتين الأخيرتين فهما شركة سوناطراك وشركة سونلغاز وقد تحصلنا على جزء من بياناتها من المصدر السابق وجزء آخر من التقارير السنوية التي تصدرها الشركتين. بعد ذلك قمنا بتزليل بيانات تلك الشركات وحساب المتغيرات المتعلقة بال نموذج على برنامج Microsoft Excel ، ثم قمنا بتقدير وحساب العناصر المتعلقة بالنموذج باستخدام البرنامج الإحصائي EViews .

### 2. مناقشة وتحليل النتائج:

#### 1.2 الدراسة الوصفية:

من خلال ملاحظة نتائج المبينة للجدول رقم 1 والخاص بعناصر الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستعملة في دراستنا نجد أن متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (غير العادية) لرأس المال العامل للعينة ككل هو 0.133487 بينما الوسيط هو 0.034563. لكن عند دراسة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية غير العادية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن هناك انخفاض فيها، حيث انخفضت إلى 0.053430 بعدما كان 0.213544 (كما انخفض الوسيط إلى 0.025695 بعدما كان 0.067668). ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول رقم 2 الخاص باختبار T للعينات المرتبطة T-Samples Test Paired. مجال ثقة يساوي 95% حيث قمنا بهذا من أجل معرفة مستوى دلالة الفروق ومعنويتها Significance بين متوسطي عينتين مرتبطتين Correlated Data أي بين متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل وبعد تاريخ تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتكمن فرضية الاختبار الصفرية  $H_0$  على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي. حيث يتم قبول تلك الفرضية في حالة كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي قيمة مجال الخطأ  $\alpha$  الذي يساوي هنا 0.05 وفي حالة العكس نقبل الفرضية البديلة التي تقول على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للعينة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ويتبين من الجدول رقم 2 أن متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ناقص القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل تطبيق هذا الأخير هو 0,16 - كما أن قيمة (Sig = 0,054) وهي أكبر من  $\alpha = 0.05$  يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول أن لا توجد هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا يعني أن هناك انخفاض للقيمة المطلقة للمؤشر إدارة الأرباح لكن لحد الآن لا نستطيع الحكم على طبيعة الاتجاه موجب أو سالب لأننا هنا نحسب القيمة المطلقة.



## أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

### 2.2 دراسة الارتباط بين المتغيرات:

من خلال الجدول رقم 3 قمنا بتحليل الارتباط بطريقتين من خلال حساب كل من معاملات الارتباط لبيرسن Pearson correlation coefficients (الجهة السفلى للمصفوفة) ومعاملات الارتباط لسبيرمان Spearman rank correlation coefficients (الجهة العليا للمصفوفة). حيث نلاحظ أن هناك علاقة سالبة بين النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية "IFRS" والقيمة المطلقة للمستحقات المالية "ABSAWCA" في كلتا الحالتين، فنجد أن قيمة معامل بيرسون هي سالبة وتساوي  $-0,345^*$ . بمستوى معنوية 5%، وكذلك نجد قيمتها من خلال معامل سبيرمان هي سالبة وتساوي  $-0,294$  ولكن بمستوى معنوية 10%. من ما سبق يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل الشركات الستة خفض من مستوى إدارة الأرباح وهي ما تدعم نتيجة اختبار T للعينات المرتبطة Samples T-Test Paired الذي قمنا به سابقا، لكن لتأكيد ذلك سنقوم بالبحث عن ذلك في المراحل اللاحقة من البحث.

### 2.3 الدراسة التنبؤية:

معرفة أثر التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية قمنا أولا بتقدير النموذج وقد اعتمدنا المستحقات الاختيارية بالقيمة المطلقة كأساس لذلك، ثم قمنا بتقدير النموذج في حالة كانت المستحقات الاختيارية موجبة وفي حالة كانت سالبة من أجل معرفة اتجاه أو سلوك الشركات نحو إدارة الأرباح، بمعنى انه هل تتجه الشركات نحو سلوك إدارة الأرباح التحفظي أي استعمال المستحقات الاختيارية من اجل التقليل من الأرباح أو العكس أي استعمال المستحقات الاختيارية من اجل زيادة الأرباح.

ونلاحظ من الجدول رقم 4 العمود الأول والذي يلخص اختبار أثر التحول إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد سنة 2010 ويتبين أن هناك تأثير سلبي لهذا الأخير على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بمعامل قيمته هي  $0.1369 -$  (بدرجة معنوية 10%). وهذا يؤكد فرضية أن تطبيق النظام المحاسبي المالي حسن في جودة المعلومات المحاسبية للشركات محل الدراسة من خلال التخفيض في معدل إدارة الأرباح لديها. كذلك نلاحظ علاقة موجبة بين "GROWTH" والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لكنها صغيرة ( $0.010153$  بدرجة معنوية 5%). كما نلاحظ أن قيمة  $R^2$  تساوي  $0.365976$  وهي مقبولة لتفسير التغير في القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية من طرف المتغيرات الستة بنسبة 36.6% وفي نفس الوقت فالنموذج ككل له تأثير معنوي على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية عند 5% Prob(F-)  $(0.028847 > 5\%)$ .

وفي العمود الثاني من الجدول رقم 4 يبين تأثير السوق المالي على جودة المعلومة المحاسبية والمالي من خلال القيام بتقدير النموذج والخاص بالشركات المسعرة في بورصة الجزائر، وفي عينتنا هنا توجد أربع شركات سنقوم بتقدير النموذج وننظر هل تختلف معلوماته عن النموذج لكل الشركات. ويلخص الجدول رقم 7 ذلك الاختبار حيث نلاحظ أن بقيمة  $R^2 = 0.786615$  وقيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.001991$  كما أن النظام المحاسبي المالي يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية حوالي 15.48% سالب وهو لا يختلف كثيرا عن المعدل العام، لكنه من الناحية الإحصائية غير معنوي، بينما نجد أن كل من GROWTH و SIZE هما المعاملان الذين لديهما تأثير معنوي من الناحية الإحصائية.

من الجدول رقم 5 الذي قمنا بتقدير النموذج في حالة كانت المستحقات الاختيارية موجبة من أجل معرفة الاتجاه الإيجابي لسلوك شركات العينة في ما يخص إدارة الأرباح. حيث نلاحظ أن  $R^2$  تساوي  $0.988987$  كذلك Prob(F-statistic)  $= 0.00000 > 1\%$  وهذا يدل أن النموذج يفسر بشكل جيد التغير في المستحقات الاختيارية الموجبة. وبالنظر إلى قيمة

### أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية

معامل IFRS نجدها تساوي 0.093942 ( $P = 0.0476$  وهي معنوية عند 5%) ، وهذا يعني أن قيمة المستحقات الاختيارية (غير العادية) لرأس المال العامل الموجبة هي أكبر عند تطبيق النظام المحاسبي المالي (وهذا يعني أن شركات العينة تستعمل السلوك المفرط في إدارة الأرباح بعد سنة 2010) لكنها أقل من المعدل العام لجميع الفترات تقريبا بـ 0.04. وهذا طبيعي لأننا وكما نعرف أن المعايير المحاسبية الدولية والتي في حالتنا هنا تتمثل في النظام المحاسبي المالي هي أكثر تفاقول على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان مطبقا قبل سنة 2010. كذلك نجد أن كل من "DISSUE" و "GROWTH" لديها علاقة موجبة مع المستحقات الاختيارية الموجبة حيث نجد معامل الأول يساوي 0.061801 ( $P = 0.0147$  معنوية عند 5%)، أما معامل الثاني فنجده يساوي 0.024495 ( $P = 0.0007$  وهو معنوي عند 1%) وكذلك يعني أن كل من "DISSUE" و "GROWTH" تساهم أو تزيد في السلوك المفرط لشركات العينة أو بعبارة أخرى تؤثر تلك المتغيرات بالسلب على جودة المعلومة المحاسبية من خلال تعزيز السلوك المفرط لإدارة الأرباح. وفي المقابل يؤثر "SIZE" بالإيجاب على جودة المعلومة المحاسبية والمالية لشركات العينة من خلال التأثير السلبي على المستحقات الاختيارية الموجبة (قيمة المعامل هي -0.237456 وهو معنوي عند 1%)، أما باقي المتغيرات لا نجد أن لها تأثير معنوي.

فيما يخص الاختبار الثالث المتعلق بسلوك إدارة الأرباح التحفظي الذي يظهر من خلال الجدول رقم 6. فنجد أن تأثير تطبيق النظام المحاسبي يؤثر في السلوك السابق بنسبة 47.5% لكنه ليس ذو معنوية ( $p = 0.51$ ) وكذلك نفس الشيء بالنسبة لباقي المتغيرات ليس لديها تأثير معنوي إلا "GROWTH". وبشكل عام استطاع النموذج تفسير التغير في المستحقات الاختيارية السالبة (السلوك التحفظي) بقيمة  $R^2 = 0.98$  وقيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.018194$ .

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من منظور إدارة الأرباح. وكما نعرف ان المعايير المحاسبية الدولية عرفت انتشارا كبيرا بين الدول وبالأخص في الخمسة عشر سنة الأخيرة، هذا الحدث أدى بالكثير من الباحثين في المحاسبة الدولية للبحث عن آثاره لأنه المعايير المحاسبية الدولية (معايير الإبلاغ المالي حاليا) التي تصدرها لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي تختلف عن تلك التي كانت سائدة في الدول التي تبنتها. وهذا التحول بطبيعة الحال من معايير محاسبية إلى أخرى سيحلب معه الكثير من الانعكاسات على البيئة المحاسبية لتلك الدول، حيث يعتبر التأثير على الإفصاح المحاسبي والمالي أحد تلك الأوجه.

وكما نعرف تعتبر الجزائر من بين الدول التي خضعت لتجربة التحول من معايير محاسبية (إن صح القول) إلى معايير محاسبية أخرى تتمثل في النظام المحاسبي المالي الذي بدأ تطبيقه سنة 2010 من طرف الشركات الجزائرية التي تخضع للقانون التجاري الجزائري وتنطبق عليها شرط مسك المحاسبة. وبما أن النظام المحاسبي المالي يستمد فلسفته وأهدافه من المعايير المحاسبية الدولية، وبما أن هذه الأخيرة تهدف إلى تحسين المخرجات المعلوماتية للشركات، من خلال تضمينه لمجموعة من القواعد والمفاهيم (الإطار المفاهيمي) التي تحدد مسبقا طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها، وكذلك طبيعة القواعد التي تحكم عملية الإفصاح بحد ذاتها.

إذن وبعد مرور حوالي سبع سنوات من بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري من قبل الشركات الجزائرية كان لزاما علينا معرفة الآثار المترتبة عن ذلك. وفي هذا السياق قمنا بدراسة مستوى جودة المعلومة المحاسبية والمالية لمجموعة من الشركات بما فيها الشركات المسعرة في بورصة الجزائر. وقد اعتمدنا على مستوى إدارة الأرباح والذي يتمثل بدوره في

**أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية**

قيمة المستحقات الاختيارية لرأس المال العامل كأساس في قياس مستوى جودة المعلومة المحاسبية والمالية، حيث وعن طرق العلاقة العكسية الموجودة بين العنصرين نستطيع معرفة طبيعة التغير الموجود في العنصر التابع. وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ساهمت في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات، حيث لعبت دورا مهما في تخفيض مستوى إدارة الأرباح وهو كما كان متوقع.

لكن ومن خلال الاختبارات الإضافية التي قمنا بها، حيث حاولنا معرفة طبيعة التغير في المستحقات الاختيارية ودورها سلوك إدارة الأرباح لدى شركات العينة. فوجدنا أن شركات العينة تتجه نحو السلوك المفرط لإدارة الأرباح. بمعنى أنها تستعمل المستحقات الاختيارية من أجل التضخيم في مستوى الأرباح السنوية. ربما هذا يرجع لسبب أن معدلات النمو الكبير الذي شهدته تلك الشركات وهو مرتبط أيضا بسياسات الإقراض لأن معدلات النمو تتطلب تغطية تلك الاحتياجات التمويلية عن طريق الإقراض (نظرا للعلاقة الموجبة بين المستحقات الاختيارية وكل من معدل النمو، معدل الديون وحجم الشركات). كذلك ممكن أن أغلب الشركات الموجودة في العينة هي شركات عمومية وبالتالي مثلا قد تخضع لظروف سياسية سيدفعها إلى إتباع السلوك المفرط في إدارة الأرباح.

**قائمة المراجع:**

- 1 Aksu, M. (2006), "Transparency and disclosure in the Istanbul Stock Exchange: did IFRS adoption and corporate governance principle make a difference", Working Paper, Sabanci University, Istanbul, Retrieved from <http://citeseerx.ist.psu.edu>.
- 2 Alali, F.A. and Foote, P.S. (2012), The value relevance of international financial reporting standards: empirical evidence in an emerging market", The International Journal of Accounting, 47(1), 85-108.
- 3 Andrei S, Robert W. V,(1997). A Survey of Corporate Governance , the journal of finance,52 (2) June, 737-783
- 4 Ball, R. (2001). Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure. Brookings-Wharton Papers on Financial Services, (1) 127-169.
- 5 Ball, R. and Shivakumar, L. (2005).Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics, 39, 83-128.
- 6 Barth, M.E., Landsman, W.R, Lang, M. & Williams, C. (2012) Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?. Journal of Accounting and Economics, 54(1), 68-93.
- 7 Barth, M.E., Landsman, W.R. & Lang, M.H. (2008) International accounting standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46(3), 467-498.
- 8 Bartov, E., Goldberg, R. S., & Kim, M. (2005). Comparative value relevance among German, U.S.and international accounting standards: A German stock market perspective. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 20(2), 95-119.
- 9 Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K. R. (1998). The effect of audit quality on earnings management. Contemporary Accounting Research, 15,1-24.
- 10 Bryce, M., Ali, M. J., Mather, P R. (2015). Accounting quality in the pre-/post-IFRS adoption and the impact on audit committee effectiveness - evidence from Australia, Pacific-Basin Finance Journal, 35, issue PA, 163-181
- 11 Burgstahler, D. Hail, L. & Leuz, C. (2006). The importance of reporting incentives: earnings management in European private and public firms, The Accounting Review, 81(5), 983-1016
- 12 Burgstahler, D., Dichev, I. (1997). Earnings management to avoid earnings decreases and losses. Journal of Accounting and Economics, 24(1), 99-126.
- 13 Cai, L., Rahman, A. & Courtenay, S. (2008) The effect of IFRS and its enforcement on earnings management: An international comparison, <http://ssrn.com/abstract=1473571>, accessed 12 February 2013.
- 14 Cairns, D., Massoudi, D., Taplin, R. & Tarca, A. (2011). IFRS fair value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia. The British Accounting Review, 43(1), 1-21.

**أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية**

- 15 Capkun, V., Cazavan-Jeny, A., Jeanjean, T. and Weiss, L.A. (2008) Earnings management during a change in accounting standards, 22 June 2011. Available at SSRN: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1870007](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1870007), accessed 26 April 2016.
- 16 Carey, P., Simnett, R. (2006). Audit partner tenure and audit quality. *The Accounting Review*, 81, 653-676.
- 17 Chalmers, K., Clinch, G., Godfrey, J., (2011). Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia. *Australia. J. Manage*, 36 (2), 151-173.
- 18 Christensen, H.B., Lee, E. & Walker, M. (2007), Cross-sectional variation in the economic consequences of International accounting harmonization: the case of mandatory IFRS adoption in the UK, *The International Journal of Accounting*, 42 (4), 341-379.
- 19 Claessens, S. Djankov, S. & Lang, L. H. P. (2000). The separation of ownership and control in East Asian corporations. *Journal of Financial Economics*, 58(1-2), 81-112.
- 20 Coppens, L. and Peek, E. (2005). An Analysis of Earnings Management by European Private Firms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 14 (1), 1-17.
- 21 Dargenidou, C. & McLeay, S. (2010). The impact of introducing estimates of the future on international comparability in earnings expectations. *European Accounting Review*, 19(3), 511-534.
- 22 Daske, H., Hail, L., Leuz, C. & Verdi, R. (2008) Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. *Journal of Accounting Research*, 46(5), 1085-1142.
- 23 Dechow, P., Sloan, R., & Sweeney, A. (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70(2), 193-225.
- 24 deFond, M. L., Park, C. W., 2001. The reversal of abnormal accruals and the market valuation of earnings surprises. *The Accounting Review*, 76(3), 375-404
- 25 Elad, C. (2015). The Development of Accounting in the Franc Zone Countries in Africa. *The International Journal of Accounting*, 50 (1), 75-100.
- 26 Fan J.P.H, Wong T.J. (2002) Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *J. Accounting Economics*, 33, 401-425
- 27 Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. & Schipper, K. (2004) Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review*, 79(4), 967-1010.
- 28 Frankel, R., & Li, X. (2004): Characteristics of a firm's information environment and the information asymmetry between insiders and outsiders. *Journal of Accounting and Economics*, 37(2), 229-259.
- 29 Frankel, R., Johnson, M., & Nelson, K. (2002). The relation between auditors' fees for non-audit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77(Suppl), 71-105.
- 30 Gonchanalyze L & Zimmermann J, (2006). Earnings management when incentives compete: The role of tax accounting in Russia. *Journal of International Accounting Research*, 5, 41-65.
- 31 Goodwin, J., Ahmed, K. & Heaney, R., (2008). The effects of International Financial Reporting Standards on the accounts and accounting quality of Australian firms: A Retrospective Study. *J. Contem. Account. Econ*, 4 (2), 89-119.
- 32 Graham, J.R., Harvey, C.R. & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 40(1), 3-73
- 33 Haw, I., Hu, B., Hwang, L. and Wu, W. (2004) Ultimate ownership, income management and legal and extra-legal institutions. *Journal of Accounting Research*, 42(2), 423-462.
- 34 Healy P, (1985). The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions. *Journal of Accounting and Economics*, 7(4), 85-107
- 35 Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
- 36 Hung, M., Subramanyam, K. (2007) Financial statement effects of adopting international accounting standards: The case of Germany. *Review of Accounting Studies*, 12(4), 623-657.
- 37 Iatridis, G. (2010), International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information, *International Review of Financial Analysis*, 19 ( 3), 193-214.
- 38 Iatridis, G., Rouvolis, S. (2010) The postadoption effects of the implementation of international financial reporting standards in Greece. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19(1), 55-65.

**أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية**

- 39 Ibrahim ,El-S. E. , (2016),"International accounting standards and accounting quality in codelaw countries", *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 24 (1), 41 - 59
- 40 Jaggi, B., Lee, P. (2002). Earnings management response to debt covenant violations and debt restructuring. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 17(4), 295-324.
- 41 Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do accounting standards matter? An explanatory analysis of earnings management before and after IFRS adoption. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27, 480-494
- 42 Jermakowicz, E.K., Prather,K., J. and Wulf, I. (2007), The value relevance of accounting income reported by DAX-30 German companies, *Journal of International Financial Management & Accounting*, 18 (3), 151-172.
- 43 Jones, J. (1991). Earnings Management During Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*, 29 (2), 193-228.
- 44 Jones, S., Finley, A. (2011) Have IFRS made a difference to intra-country financial reporting diversity? *The British Accounting Review*, 43(1), 22–38.
- 45 Kothari, S. P., Leone, A., & Wasley, C. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting & Economics*, 39,163-197.
- 46 La Porta, R., Lopez,d.S., F., Shleifer, A. and Vishny, R., 1998. Law and finance. *Journal of Political Economy*, 106, 1113-55.
- 47 Larry L. D., Paul, H. M.& Stephan, E. S. (2001). Earnings Management: IPO Valuation and Subsequent Performance, *journal of accounting,auditing &finance*, 16 (4),369-396
- 48 Leuz, C. (2003), "IAS versus US GAAP: information asymmetry- based evidence from Germany's new market, *Journal of Accounting Research*, 41(3), 445-472.
- 49 Leuz, C.; Oberholzer-Gee, F.(2006). Political relationships, global financing, and corporate transparency: Evidence from Indonesia. *Journal of financial economics*, 81(2), 411-439.
- 50 Levitt, A. (1998). The importance of high quality accounting standards. *Accounting Horizons*, 12(1),79-82.
- 51 McNichols, M. (2000). Research design issues in earnings management studies. *Journal of Accounting and Public Policy*, 19, 313-345.
- 52 Mohammadrezaei, F., Banimahd, B. & Mohd Saleh, N. (2013) Convergence obstacles with IASB standards: Evidence from Iran. *International Journal of Disclosure and Governance*, 10(1),58–91.
- 53 Myers, J. N., Myers, L. A., & Skinner, D. J. (2007). Earnings momentum and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 22(2). 249-284.
- 54 Navissi, F. (1999). Earnings Management under Price Regulation. *Contemporary Accounting Research*, 16 (2), 281-30.
- 55 Paananen, M., Lin, H. (2009). The development of accounting quality of IAS and IFRS over time: the case of German. *Journal of International Accounting Research*, 8 (1), 31-55.
- 56 Prencipe, A., Bar-Yosef, S. (2011). Corporate governance and earnings management in family-controlledcompanies. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 26, 199-227.
- 57 Schipper, K. (1989). Earnings Management, *Accounting Horizons*, 3 (4).91-102.
- 58 Smith, M., Kestel, J. & Robinson, P. (2001). Economic recession, corporate distress and income increasing accounting policy choice. *Accounting Forum*, 25(4),335–352.
- 59 Tendeloo, B.V., Vanstraelen, A. (2005). Earnings management under German GAAP versus IFRS", *European Accounting Review*, 14 (1), 155-180
- 60 Try ,Y. Evita, P., ( 2015 ), "financial reporting quality before and after IFRS adoption using NiCE qualitative characteristics measurement", *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 211 ,644 – 652
- 61 Wan adibah, w. i., tony ,v. z., keitha, d.,(2013). Earnings quality and the adoption of ifrs-based accounting standards: evidence from an emerging market, *Asian Review of Accounting*, 21 (1),53-73.
- 62 Warfield, T., Wild, J., & Wild, K. (1995). Managerial ownership, accounting choices and informativeness of earnings. *Journal of Accounting & Economics*, 20, 61-91.
- 63 Yip, R.W.Y.,Young, D. (2012) Does mandatory IFRS adoption improve information comparability. *The Accounting Review*, 87(5), 1767–1789.

أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية